محاورة الشيخ الددو

بسم الله و الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

اطلعت على تسجيل يتكلم فيه الشيخ الددو عن تجربة مناقشة ابناء التيار الجهادي في سجون موريتانيا ، وكنت اسبق اسمه بلقب الشيخ على اعتبار انه من طلبة العلم و شاهدت له اقوال مقبولة من قبل ، و لكنني الان استخدم لقب الشيخ قبل اسمه من باب عمره و بلوغه مرحلة الشيخوخة ، بعد كمية الاخطاء و الزلات و الهفوات التي وقع بها .

و احاول أن احدد مواضع الخلاف في نقاط

النقطة الاولى :

يقول انه قام بمحاورة أصحاب الفكر الجهادي في بلدان مختلفة ، و لنا هنا تعقيب (كيف مكن من ذلك و لماذا و من سمح بهذا من طباعة كتب و تسجيل شرائط ، و من يسمح بها في وقت يكبل فيه من لا يشكل خطر على الحكام أو الكفار من الدعاة العاديين ، و لا يسمح لمن يخالفهم بأي هامش من الحرية فضلا عن فتح السجون و السماح بالمحاورة و نقل الاعلام لها ، من كلف بهذا و تصب لصالح من ، مع الاخذ بعين الاعتبار القرائن مثل تقارير

راند ، و التي نصت على ضرورة أن يهاجم المجاهدين و يرد على فكرهم أناس من الوسط الاسلامي ، و ذكرت في من يصلح للعمل ضد عودة شباب المسلمين للأخذ بدينهم الكامل (طلبة المعاهد الدينية المنفتحين) !!

و تراجعات الجماعات الإسلامية في مصر ، ليبيا ، و السعودية و اليمن و المغرب وغيرها المتزامنة و المتوالية و يستحيل أن تكون مجرد توافق أو موجة شفقة و رحمة هبت على قلوب الطواغيت في نفس الوقت ، بل هي خطة خبيثة امر بها ، اسياد الطواغيت الحكام العملاء من قوى الكفر العالمي، فأطاعوا صاغرين ، فالويل كل الويل لمن طاوع في ذلك و هو مدرك لما يتم أو غير مدرك و يتم استدراجه، طمعا ان يصعد على اكتاف اخوانه المجاهدين فينال رضا أهل الكفر ، و لكن جميع شواهد التاريخ تشهد على ان الكفار يتخلصون من هذه الفئة بدون رحمة و بدون ادنى احترام بعد تحقيق مأربهم

(والمثير للشفقة قيام الطواغيت بالتخلص منه بعد ان يؤدي دوره الخبيث طعنا في بني دينه وجلدته ، فلا هو نال خير في الدنيا و لا الاخرة و لا مكانة في بني قومه او لدى الكفار)

النقطة الثانية :

و يضيف الشيخ الددو : (بعد ما اقتنعت به الدولة ، ما كانت الدولة تريد الحوار) !!!

أي دولة تلك التي ضعفت امام ضغط بعض العلماء و ما اهداف تلك الدولة العلمانية التي يأخذها الرأفة و هي تقتل الاسلاميين بأسم القانون ، و لماذا توافق ؟

اليس من العجب أن يكون هذا الدور نفسه قامت به الدول العلمانية المحاربة للإسلام في مصر و ليبيا في عهد القذافي و المغرب و الجزائر و اليمن (لجنة القاضي الهتار) و السعودية (لجنة المناصحة) و الاعجب أن يكون ذلك بطلب من الدول الكفر ، بعد تصريحهم أن الفكر الجهادي الإسلامي لا سبيل لمقاومته الا بمثل هذه الحوارات و التضليل بواسطة من يظهر انه من بني الاسلام .....

و للتذكرة فقد جاء ضمن الاهداف التي يسعى لها في تقرير مؤسسة راند

استخراج النصوص الشرعية من التراث الإسلامي واستعادة تفسيرات الإسلام من أيدي التيار الإسلامي وتصحيحها (!) حتى تتماشى مع واقع العالم اليوم

اليس هذا هو نفس الدور الذي يقوم به التيار الذي ينتمي او يشابه فكر الددو

و اذكر و انا آسف و كلي حسرة امثلة

المثال الاول

بيانات الاخوان الثلاثة عن تداول الحكم و المرأة و الديمقراطية و أحكام الكفار من أهل الكتاب و غيرهم

كـان الإخوان المسلمون يعيدون النظـر فـي تصـوراتهم السابقة مـن قضايا الحكم والسياسة، ويعملون على التكيف مع المعطيات الجديدة التي يتطلبها الواقع ورغبتهم في الوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم، فأصدروا ثلاث وثائق يعبرون فيها عن رؤيتهم الجديدة للدولة والحكم، وتعد أهم وربما أخطـر مـا صـدر عنهم، حتى عدها بعضهم بمنزلة التأسيس الثاني للجماعة. 98 ففي الوثيقة الأولى التي صدرت في مارس 1994م بعنوان "المرأة والشورى"، تم تأكيد حق المرأة في العمل والمشاركة في الانتخابات وتولي الوظائف العامة والحكومية.

و في هذا مخالفة لأحكام الشريعة التي حرمت قيام المرأة ببعض تلك الامور و كرهت البعض

أما الوثيقة الثانية التي سميت "الشورى وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم" والتي صدرت في الشهر نفسه (مارس 1994م)، فقد أعلنت الجماعة من خلالها قبولها الحكم الدستوري النيابي، وأن الأمة مصدر السلطات، وأن الشعب هو صاحب الحق في اختيار من يتولى أمره، كما أكدت الوثيقة قبـول الإخوان المسلمين مبدأ تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب عن طريق الانتخابات الدورية.

و هذه عين العلمانية المحرمة التي تخالف عقيدة التوحيد و أن الامر و الحكم لله

أما الوثيقة الثالثة التي سميت "بيان للناس" والصادرة في إبريل 1995م، فتتناول الموقف العام من المسلمين وغير المسلمين، وعلاقة الدين بالسياسة، ورفض العنف وتأكيد

حقوق المسيحيين، وأبرز ما في الوثيقة أنها أشارت إلى أن شرعية الحكام تستمد من رضى الناس واختيارهم.
ومن المؤكد أن هذه الوثائق تعكس قبولاً من الإخوان المسلمين لمفاهيم سياسية غربية، وهي مفاهيم تجافي مبدأ "الحاكمية" ، و تضاد واجبات واصول شرعية مثل الجهاد في سبيل الله و الذي كانت تتغنى به الجماعة ، و قد حرمته ضد البغاة و الطغاة و الان تحرمه و تجرمه ضد الكفار الاصليين من أهل الكتاب و غيرهم

و تضاد أيضا اباحة الغنائم ، السبي ، و الرقيق ، و للأسف الشديد تضاد سيادة الشرع

و هذه الوثائق صدرت في عهد حسني مبارك ، حيث تم إيهام الاخوان المسلمين أنهم سيسمح لهم بهامش من الحرية أن هم تنازلوا عن بعض القيم الاسلامية ليصبحوا ضمن التيارات السياسية (العلمانية) ، فقاموا بإصدار البيانات الثلاث و تنازلوا عن مبادئهم ، و خدعهم النظام و لم يعطي لهم شيء ، و على فرض ان النظام كان قد اوفى لهم بوعده – و هو ما لم يحدث – فما قيمة ذلك مقابل التنازل عن المبادئ و الثوابت التي قامت من اجلها الحركة و هي اقامة صحيح الشرع و قدمت في سبيل ذلك التضحيات و الشهداء !

المثال الثاني

فتوى جواز قتال المسلم مع الدولة الكافرة ضد المسلمين

و هذه النقطة نفصلها لاحقاً أن شاء الله

المثال الثالث

تبرؤ مرشد جماعة الاخوان المسلمين من افراد تنظيمه الخاص و القول ليسوا اخوانا و ليسوا مسلمين

النقطة الثالثة :

جمعه من يكفر الانظمة و الحكام ، و من يكفر الموظفين ، و من يكفر الشعوب في زمرة واحدة و قوله (المكفرين)

فهذا قول لا يصدر عن طالب مبتدئ ، فكيف يقول به من يدعي العلم و يتصدر للفتوى

أما تكفير الانظمة و الحكام ، فهذا هو الاصل كما سنبين ، و يستثني من يتوقف في انزال الحكم علي الافراد ، لعدم اكتمال استيفاء الشروط عنده أو انتفاء الموانع ، فلو كان الددو يرى عارض من العوارض يمنع تنزيل الحكم على المعين ، مثل الجهل أو التأويل أو الاكراه أو خلافه ، فكان الاولى له ان يقول ان الاصل في الحكم عليهم الكفر بسبب فعلهم و لكنني اتوقف في انزل حكم الكفر عليهم احتياطا لديني بسبب عارض اراه حتى يزال هذا العارض و تقام عليهم الحجة ، و هو في قوله هذا يخالف الاصل فعليه البيان ، و ليس له ابدا ان ينكر على من يقول بالأصل ، بل يشنع عليه و يضعه مع يقول بقول الخوارج في صف واحد (التكفيريين)، بل الاخطر من ذلك ينكر الددو ان الفعل كفر كما سيتضح في الاتي و يحكم بإسلامهم مستنداً لبعض افعال الإسلام ، و هذا قول غلاة المرجئة بل قد يقارب قول الجهمية

و اما انكاره على من يكفر الموظفين فهؤلاء اقسام قسم هو ركن من اركان النظام العلماني الكافر، يقوم النظام عليه و لا يستغني عنه ، فكما ان الحاكم موظف و لكن وظيفته تجعله رأس النظام ، فكذا هؤلاء الموظفين وظائفهم تجعلهم اركان هذا النظام ، فمثل هذا شريك أصلي في الجريمة مثله مثل الحاكم

و اما باقي الموظفين فهم من عوام المسلمين وقع عليهم ما وقع على باقي المسلمين

و فعله هذا سبقه اليه كثير من أهل تياره (التيار الاسلامي المهادن)

فقد هاجموا اخوانهم المجاهدين مرارا طمع في مرضاة الطواغيت من الحكام المبدلين أو الكفار الاصليين

و اذكر هنا عدد من الامثلة هنا لبيان التناقض الغريب

المثال الاول

في اوج قيام الجماعة الإسلامية و جماعة الجهاد بعمليات في مصر ، كانت جماعة الاخوان المسلمين لا تكف عن اصدار بيان عقب كل عملية يقوم بها المجاهدون دفاعاً عن الدين ، تستنكر و تشجب و تفسد الاثر المعنوى و النفسي الذي يسعى له المجاهدون في نفوس عوام المسلمين ، و تطالب بان يفسح لهم المجال حتى يردوا على هذا الفكر

و هو عين ما قام به الشيخ الددو ، فكيف يجوز لك شرعا ان تقاتل مع العدو الطاغوت الكافر ضد إخوانك المسلمين

المجاهدين ، و القتال بهدم الفكر و صرف الناس عنهم اشد من القتال بالسلاح ،

قال ابن تيمية رحمه الله: "المُحاربة نوعان: مُحاربة باليد، ومُحاربة باللسان. والمحاربة باللسان في باب الدِّين قد تكون أنكَى من المحاربة باليد..! وكذلك الإفساد.. قد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وما يُفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد! كما أن ما يُصلحه اللسان من الأديان؛ أضعاف ما تصلحه اليد! فثبَت أن محاربة الله ورسولِه باللسان أشدّ.. والسَّعي في الأرض لفساد الدين باللسان أوكد.. فهذا أولَى باسم المُحارب المُفسد، من قاطع الطريق" (انظر: الصارم المسلول).

طمعا في اتاحة مساحة اكبر لجماعتك و حزبك ، و تخدع نفسك و اتباعك ، و تقول لمصلحة الدعوة ، أي دعوة هذه ، دعوة للتخلي عن الحق ، و مناصرة الباطل ، دعوة لدين غير دين الله و شرع غير شرع الله ، و تجيز تبديل احكام الشريعة و اخفاء بعضها مرضاة للكفار و نصرة لعصبية و حزبية

فارسل لهم الشيخ أيمن الظواهري من السودان دعوة أن يكفوا عن ذلك لان الجماعة الإسلامية و جماعة الجهاد هما حائط الصد الاول ، و ان سقطا فلن يتردد النظام الذي ينافقوه في ضربهم و التنكيل بهم ، و طلب منهم استيعاب انهم من جبهة المسلمين ومن الواجب عليهم النصرة باليد و باللسان و لكن كل المطلوب منهم الصمت فقط و عدم المهاجمة ، فلم يقبلوا ان يكفوا السنتهم ، و حدث بهم ما حذرهم منه

و تبعهم في ذلك تماما الجماعة الإسلامية ، و بعد مبادرتهم استمروا في انتقاد عمليات المجاهدين و انتقاد قاعدة الجهاد، بمناسبة و بدون مناسبة ، بل القرائن الجلية توضح أن ما تم من قبول الانظمة العميلة في مصر و ليبيا و المغرب و السعودية و اليمن و غيرها للمبادرات حدث بعد عملية ١١ سبتمبر و تم تفعيل مبادرة الجماعة الإسلامية بعد تجميدها لسنوات

و كذلك الضال سيد إمام الشريف فبعد غلوه و اتهامه جماعة الاخوان و كل من ترشح او انتخب او شارك في العملية الانتخابية بالكفر ، و بعد ان اتهم الجماعة الإسلامية بأنها من غلاة المرجئة و من كلاب أهل النار ، و بعد أن لمح بكفر د عبد الله عزام ، و بعد ان اصدر بيان خلال وجوده باليمن و قبل أن يعرف أن جماعة قاعدة الجهاد هي المسئولة عن احداث ١١ سبتمبر، قال فيه أن من يحزن لما لحق بأمريكا في احداث سبتمبر يكفر ، فقام أحد الاخوة بنشر تلك الرسالة بعد وقوع سيد إمام في الاسر دفاعا عنه ، فانقلب يسب و يشتم و يخون فعله هذا ، لأنه حينها قرر أن يبدل جلده ، و يتلاعب بأحكام الشرع ، و يخطأ من يجاهد الحكام المرتدين المبدلين للشرع و من يجاهد امريكا بل يصفهم بأقذع الاوصاف ، و يقول انهم على شفا الكفر

هكذا يتم التلاعب بأحكام الشرع !!!

و كان يسع كل هؤلاء لو كانوا مستضعفين أو مكرهين السكوت و عدم تأييد المجاهدين و لكن أن يبدلوا احكام

الشرع و يتلاعبوا بها مثل ما فعلوا من البداية و حتى الشيخ الددو ، فهذا لا يجوز ابدا ، و لا ينفعهم في دنيا و لا دين

مثال ثاني

واقعة رفض نواب الاخوان الغاء عقوبة الاعدام في القانون الوضعي في فترة حكم حسني مبارك

خلال حكم حسني مبارك و تحت ضغوط من الاتحاد الأوروبي و جماعات حقوق الإنسان قام النظام بطرح اقتراح الغاء عقوبة الاعدام فاعترض نواب الاخوان المسلمين بالمجلس و هبوا معترضين ، بحجة انهم لا يقبلوا الغاء حد من حدود الشريعة ، فظهر مدي الجهل الشرعي و الغباء السياسي و عدم الفهم للواقع

اولا من ناحية الشرع فالإعدام في القانون الوضعي لا علاقة له بحدود الشريعة فهناك وقائع يعاقب عليها القانون الوضعي بالإعدام و هي في الشريعة مباحة أو واجبة مثل السعي لتغيير النظام العلماني الكافر بالقوة أو اخذ ملك يمين في جهاد مشروع

و هناك وقائع تعاقب عليها الشريعة بالقتل و لا يعاقب عليها القانون الوضعي مثل الزاني المحصن بالتراضي في غير منزل الزوجية و مثل المرتد

و الاهم من ذلك أن القانون الوضعي لو نص على حكم مطابق لحد شرعي لا يكون ذلك صحيحاً شرعاً ، لان القانون اجازه بناءً على سيادة الشعب ، و السيادة في الشريعة لله وحده

و حتى في حد القتل و الذي يظن البعض بجهله أنه يطابق الحكم الشرعي ، فهو يختلف عن أحكام الشريعة ، حيث في الشريعة لأهل القتيل العفو أو قبول الدية ، و لا يجوز ذلك في القانون ، و يجوز لرئ

يس الجمهورية العفو عن الحكم و لا يجوز ذلك في الشريعة

فهذا هو الجهل الشرعي

ثانيا الجهل بالواقع في نفس الوقت كان هناك عدد من اخوانهم محكوم عليهم بالإعدام لسعيهم لتغيير النظام العلماني ، و اصبح واجبا على جميع المسلمين بما فيهم الإخوان المسلمين استنقاذهم و لو ادى ذلك لفكاك اسر من يستحق القتل شرعا ، و لكنهم بجهل بالواقع منعوا ذلك

و الاشد جهلا انهم كان عليهم ان يتوقعوا ان يغدر بهم النظام العلماني ، و يدخل في مواجهة معهم كما حدث ، فكل من اعدم من شباب الإخوان بعد ذلك بتهم تافه يقع عليهم وزر اضاعة فرصة الغاء عقوبة الاعدام في القانون الوضعي في رقاب نواب الاخوان هؤلاء

ثالثا الجهل السياسي

بفعلهم هذا اثبتوا ان النظام غير ظالم و ان المعارضة هي اشد تشدداً من النظام ، و خسروا و احرجوا من دافع عن انتهاكات حقوق الإنسان

مثال ثالث

واقعة ترشيح الإخوان حسني مبارك للرئاسة قد يعتبر البعض أنه لا أمل في ترشيح غيره ، فلماذا لا يتم إظهار

بعض الود للنظام لعله يسمح ببعض الحرية ، و هذا تصور خاطئ تماماً ، لان ترشيح حسني مبارك بوضعه القائم و نظامه العلماني و قمعه الديكتاتوري هو تخلي عن ابسط المبادئ لأي جماعة اسلامية ،و بالتالي فقدان لمبرر وجودها

و فقدان كل الحرية ، بل و ضياع الجماعة نفسها مع البقاء على المبدأ خير من بقاء هيكل الجماعة و ضياع مبادئها

و الاشد عجبا ما قامت به الجماعة الاسلامية ، فبعد الحوار المزعوم (المراجعات أو التراجعات) بدلت جلدها ، و بعد أن كان مفكرها ناجح ابراهيم صاحب شريط لا لمبارك ، و بعد ان كان موقفها الشرعي الحكم على رئيس الجمهورية (حسني مبارك) بالكفر ، و بعد ان قامت بمحاولة اغتيال حسني مبارك في اديس أبابا

بعد كل ذلك يقوم مسئول الجماعة في سجن العقرب بتعليق لافتة ضخمة داخل السجن تدعو لانتخاب حسني مبارك رئيسا للجمهورية !!!

فأي دين هذا و أي مذهب الذي يتقلب حسب الظروف و الاحوال ، و غرضي هنا اثبات أن هذه الامور لا تأتي عن عقيدة أو موقف شرعي بل هي املاءات من الامن

و مثال فج اخر ما افتي به الشيخ القرضاوي من قتال المسلم الامريكي في صف القوات الأمريكية الكافرة ضد المجاهدين المسلمين في افغانستان

و مثل بيان العلماء الذي شارك فيه القرضاوي ثم اعلن انه لا يعلم بمضمونه

و مثل تكاسل الاخوان عندما كان منهم رئيس الجمهورية في مصر و لهم اغلبية مجلس الشعب عن تطبيق الشريعة الاسلامية و استمرار نفاقهم للعلمانيين و دول الكفر ظنا منهم أن ذلك سينفعهم

و الادهى ان يقوم شخص محسوب على ذلك التيار د راغب السرجاني بمهاجمة جماعة قاعدة الجهاد بنفس اتهامات الددو التكفير و يزيد عليها انهم لا يفرقون بين احكام الجماعة و الدولة ، و العجيب أن نفس هذه التهم هي عين ما وقعت به جماعة الاخوان عندما استلمت الحكم في مصر ، ظلت تنافق و تخادع كأنها جماعة مستضعفة و هي تملك مقاليد الحكم كدولة

و الحقيقة أن من اتهمهم د راغب السرجاني هم أفضل من فهم ذلك و تعامل مع الواقع بفهم صحيح للواقع و للشرع

فعملوا في الحرب كعصابات عندما كانوا مستضعفين ، و عندما حدث لهم نوع من التمكين ، اقاموا احكام الشرع حسب المقدور كأمارة ، و عندما داهمهم العدو رجعوا كجماعات لحرب المستضعفين (العصابات)

و لكن على العكس كان الاخوان المسلمون ظلوا يعملوا كجماعة مستضعفة عند التمكين و يقروا دساتير علمانية و يتركوا تحكيم الشريعة

و جماعة تنظيم الدولة الإسلامية التي غلت في ذلك فاعتبرت نفسها دولة و خلافة في وقت و اماكن لم يكن لها فيها تمكين فأضرت العمل الاسلامي و شقت صفه و اهلكت من التحق بها

و الغريب أن أهل الحق من المجاهدين يسكتوا عن كثير من عورات هؤلاء و هؤلاء ، و أهل الضلال لا يسكتوا عن التشهير و الاساءة لأهل الحق ، مثل ما يفعل الشيخ الددو و لذلك وجب البيان

مثال رابع

(ما قام به الحزب الاسلامي و زعيمه طارق الهاشمي في العراق من عرض نفسه بديلا عن التيار الجهادي الذي حقق خطوات بعيدة في مقاومة المحتل الامريكي و انتزاع حقوق أهل السنة امام الهجمة الرافضية الفارسية و العلمانية الكردية ،و لإثبات ولائه قام بشق صف السنة و انشاء الصحوات التي استنزفت قوي المجاهدين و حالت بينهم و بين الحاضنة الشعبية و مصدر امدادهم بالرجال و المأوى و تقديم السنة على طبق من ذهب للذبح على يد الشيعة ، طمعاً في ان يكون لجماعته و حزبه موطئ قدم في السلطة فتم تعينه نائب لرئيس الجمهورية و بعد ان حقق لهم مرادهم و اضر بنفسه وأهله و عشيرته تم التخلص منه و القائه في سلة المهملات بل اقل من ذلك و تم مطاردته و توجيه تهم له كمجرم هارب فلا حاز دين و لا دنيا)

مثال خامس

(ما سعى له الاخوان في مصر من انشاء صحوات في سيناء)

خلال فترة حكم الاخوان في عهد د محمد مرسي و في فترة نشاط الاخوة المجاهدين في سيناء ضد دولة اليهود في فلسطين (اسرائيل) ، و قد أصدر الاخوة وقتها بيان ذكروا

فيه أن عملياتهم موجهه ضد اليهود الاسرائيليين ، و رغم ذلك ، وقع وزير الدفاع حسين طنطاوي اتفاق مع اليهود لزيادة القوات في سيناء لمحاربة الجهاديين ، و الاخطر و هو بيت القصيد قيام مسئول فرع حزب الحرية و العدالة في شمال سيناء باقتراح نشر في بعض الجرائد لتكوين ميليشيات من القبائل لمحاربة الاخوة المجاهدين

و الشيء العجيب عندما تزعزع نظام الاخوان في الحكم ، هدد القيادي الإخواني محمد البلتاجي بأن عزل د محمد مرسي سيسبب انفجار الوضع في سيناء

و كعادة الاسلوب الانتهازي للجماعة انها تريد اخذ كل شيء من حلفائها و اخوانها ، و غير مستعدة لتقديم أي شيء لهم و لو كان حق من حقوقهم

النقطة الرابعة :

سخريته من الذي رفض السلام على خاله كونه وزير

النظام العلماني له اركان يقوم عليها و لا يقوم الا بها و هؤلاء مشتركين اصليين في جريمة الحكم بغير ما انزل الله

و هم السلطة التشريعية و مجلس الشعب ، و السلطة القضائية ، و السلطة التنفيذية و على رأسها مجلس الوزراء و يدخل ضمنها الشرطة ، و من يحمي هذا النظام و يدافع عنه مثل الجيش و الاعلام العميل و مشايخ السلطان

و مسئولية مجلس الوزراء تضامنية ، فكل وزير مشترك و مسئول عن جميع أعمال مجلس الوزراء و هي تنفيذ أعمال النظام العلماني

فهل الشيخ الددو الهازئ يعلم ذلك و يتبجح اعجابا بخاله الواقع في مناطين مكفرين الاول تقلده منصب وزير أي أعلى سلطة تنفيذ لأحكام العلمانية على المسلمين و كونه من علماء السوء الذين يضللون المسلمين و يلبسون عليهم دينهم نصرة للطواغيت ، و هذا الرجل إن اراد الددو أن يلتمس له عذراً ، اما ان يحكم عليه بالجهل ، أو التأويل الفاسد مثل ما وقع فيه الددو ، أو فقدان العقل

الخطير هنا أن الشيخ الددو يستهزئ بالأخ صاحب العلم و العمل ، و الذي أتى بدليل شرعي صحيح

فكان الاستهزاء به لدينه ، ومن دليله الشرعي

و هذا في غاية الخطورة

يقول الله تعالى :

وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (65)

لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ (66)

و نحن لا نقول بكفر الشيخ الددو و لكن نبين عظيم الجرم و الخطأ ، و يغلب على ظننا انه ما قال قولته الا جاهلا بحكمها

النقطة الخامسة :

يفتري الشيخ الددو فرية عظيمة على المجاهدين بأنهم يرون الحكام مترددين و انهم اولى في القتال من الكفار الاصليين ، ثم يتمادى في ظلمه و عدوانه و افترائه فيقول ان قتال أهل غزة عند المجاهدين أولى من قتال اليهود في اسرائيل

و الشيخ الددو في هذا يشنع بالمجاهدين ، و يشوه صورتهم امام عوام المسلمين ، و ان كان يفعل ذلك كراهية و بغضا لشعيرة من شعائر الاسلام التزموها و تركها غيرهم في هذا الزمان و هي الشعيرة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأس الامر و عموده و ذروة سنامه ، فأن امره جد خطير ، و أن يفعل ذلك لعصبية و حزبية لجماعة أو فكر متخاذل منهزم و يخالف ما يعرف من الشرع ، فأن الامر جد خطير ، و أن كان يفعل ذلك تملقا لحكام طغاة فاسدين طمعا فيما عندهم من مغنم أو منصب أو مكانة أو شهرة أو الصنم الذي ابتدعوه و سموه مصلحة الدعوة و هذه الدعوة و التي هي كانت اصلا (الدعوة للحق و الشرع) فتم التخلي عن الحق و التنازل عن بعض احكام الشرع للإبقاء على الدعوة و أن كان فيها تركا للحق ، فيغير الحق و يضلل الخلق ، فأن امره كذا جد خطير

و أن كان الشيخ الددو جاهلا و يتكلم بلا علم فعليه ان يعلم

أن جهاد المرتد مقدم على جهاد الكافر الاصلي كما قال

و لكن

اولا دفع العدو الصائل على بلاد المسلمين في جهاد الدفع مقدم على جهاد الطلب ، اليهود في فلسطين قد اغاروا على بلاد المسلمين من عشرات السنين

ثانيا البدء بالعدو الاشد ضررا على المسلمين ، هو من السياسة الشرعية و التي يجب على من يتولى امر الجهاد مراعاتها ، و لا شك أن اليهود بالإضافة الى عدوانهم المباشر هم وراء كل شر من تولية الحكام العملاء الطواغيت و تمكينهم ، و من التلاعب بالدول الكافرة شرقا و غربا لدفعهم لحرب الاسلام

و لذا فأن ضرب رأس الافعى التي تعبث بذيلها (من الحكام المبدلين للشرع) في ديار المسلمين ، هو افضل الوسائل لاسقاط هؤلاء الحكام

ثالثا المجاهدين و ان كانوا يرون أن الحكم بغير ما انزل الله كفر ، الا انهم قد يعذروا حماس و غيرها من الفرق الاسلامية كما يعذروك يا شيخ الددو بالتأويل أن لم يكن بالجهل

رابعا الردة هي التحول عن دين الاسلام الى الكفر ، و عليه من احدث فعلا مكفرا لم يكن عليه من قبل يأخذ حكم الردة ، و لكن من كان على هذا الفعل المكفر و استمر عليه يكون كافرا و ليس مرتدا ، و عليه فمن بدء تبديل الشرع من أيام محمد على باشا في مصر او من بعده في باقي بلاد المسلمين يكون التكييف الشرعي

منطبق عليهم ، و لكن من ولد في النظام العلماني و كبر فيه و تولى الحكم ، فهذا اقرب لحكم احفاد المرتدين الذين ولدوا بعد الردة في دار الحرب و بقوا حتى بلغوا فيها ، و هؤلاء أقرب أن يقال كفار اصليين خامسا من اين اتى الشيخ الددو بفريته هذه ، من رأسه ، و المجاهدين على ارض الواقع لم يقاتلوا حماس أو الاخوان المسلمين ، بينما قاتلوا امريكا و الاتحاد السوفيتي

النقطة السادسة :

يقول الشيخ الددو لما تكفرون الحكام الذين يصلون و يصومون و يحجون

فكأنه لا يعرف أن الكلام على ناقض ينقض الايمان ، فمن فعل كل ما ذكر الشيخ الددو ثم اشرك مع الله اله اخر ، او سجد لصنم ، هل ينفعه كل ما عمل من عمل صالح

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ

النقطة السابعة :

يلف الشيخ الددو و يراوغ حتى ينقض الحكم الشرعي الواضح مرة بالقواعد الاصولية ، و التي هي ليس بأدلة شرعية (الا ما كانت نص دليل شرعي) و أنما وضعت كروابط جامعة للأدلة لتسهيل استنباط الاحكام من هذه الادلة

فعارض بها أحكام شرعية ثابتة ، و هذا منهج أهل البدع ، و نسأل الله أن لا يكون الشيخ الددو منهم

و حسما للأمر فإننا نسأل الشيخ الددو سؤال واضحا بدون مراوغة كما يفعل

ما حكم من نازع الله سبحانه وتعالى في حق التشريع و جعل السيادة و مصدر التشريع هو الشعب أو غيره من المخلوقات ، استبدل شرع الله و احكامه بالأحكام الوضعية ، و حرم الحلال و احل الحرام و بدل الاحكام الشرعية ؟

فأن كان يعلم أن ذلك كفر فعليه الكف عن التضليل و المراوغة

و أن لم يكن يعلم فعلية الصمت التام و امساك لسانه و المبادرة و الاسراع لتعلم دينه حتى لا يهلك أن مات على ذلك

و اقدم له هنا بعض النقاط الخطيرة التي وقع فيها الانظمة الطاغوتيه العلمانية نقلا من كتاب جريمة العصر لابي أيمن المصري لعله يستفيد منها

١ ترك الحكم بما انزل الله

٢ الحكم بغير ما انزل الله

٣ منع الغير من الحكم بما انزل الله
٤ ارغام الاخريين على الحكم بغير ما انزل الله
٥ مشاركة الخالق في التشريع
٦ تحريم ما أحل الله و تحليل ما حرم الله
٧ محاربة المؤمنين و محاربتهم و منابذتهم
٨ موالاة الكفار
..... و هكذا الى ان يبلغ الجريمة رقم ٢٣
فلعل ذلك يفيده في معرفة حكم الله و معرفة الواقع الذي فيه هؤلاء

النقطة الثامنة :

يحتج الشيخ الددو على الاخوة المجاهدين بسفسطة عن نوع العموم الذي في آية
(و من لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون)
فهذا قول غاية في السفسطة و كما ذكرنا في النقطة السابقة أن هذه الاقوال الاصولية لا يصلح ان تعارض الدليل الصحيح بالإضافة انه يمكن أن يقال نفس الشيء عن أي آية أحكام
ففي قول الله
فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا
على طريقة الشيخ الددو فهل العموم هنا على اطلاقه ، و هل الاطفال و النساء و الصبيان و العجزة داخلون

في الامر بالقتال ، و هل أي كافر نلقاه نضرب رقبته معاهد كان او مستأمن أو ذمي
فأما على قوله أن نقول عموم بقي على عمومه فنقاتل الجميع أو نقول عموم مخصوص فنسقط حكم فريضة من فرائض الدين ، و نجرم فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم و اصحابه الكرام رضوان الله عليهم و التابعين
فدل ذلك أن من يفهم لغة العرب لا يستعصي عليه فهم ذلك ، و لكنها سفسطة متنطع
و اذا قلنا أن العموم في الآية من العام المخصوص ، بمن يمتنع عن تطبيق شرع الله المخاطب به و يستبدله بشرع أخر و قانون وضعي ، و يستتبع ذلك أن يسلب حق الله في التشريع و يجعل المشرع غير الله ، فهل هذا يفرق شئ يا شيخ الددو، أم أن الجدل للجدل

(قوله و هذا الذي كنت اريده ، أهذا يكشف عن حب المجادلة و السفسطة أم البحث عن الحق)

قوله (هذا المصحف اكتبوا لي فيه)
من الضلال المبين حيث لا يفهم معنى كلام العرب الا اذا كانت عين نص الكلام
و هذا لا يقول به من له اثارة من علم ، فالله سبحانه و تعالى ذكر في كتابه أن هناك آيات محكمات و أخر متشابهات
يقول الله تعالى

هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ

ثم ما ثمرة هذا الجدل و هل اذا كانت الآية عام مخصوص يؤدي ذلك الى اسقاط حكمها
أو التوسع في التخصيص حتى يفسد مراد الله و امره ؟
يفهم التخصيص هنا بأنه لكل حاكم غير معذور بعذر شرعي معتبر

النقطة التاسعة :

محاولة جعل حكم الآية خاص ببني اسرائيل ، و هذا من التلبيس الواضح ، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، و الا لكانت كل آيات أحكام القرآن نزلت في اقوام كانوا في عهد رسالة البني صلى الله عليه وسلم.....

عن الثوري , عن حبيب بن أبي ثابت , عن أبي البختري , قال: سأل رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} , {فأولئك هم الظالمون} , {فأولئك هم الفاسقون}؟

قال: فقيل ذلك في بني إسرائيل؟

قال: نِعم الأخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لهم كل مُرة ولكم كل حُلوة , فلا والله لتسألن طريقهم قِدَّ الشراك.
الحديث أخرجه عبدالرزاق في " تفسيره " 1: ص 191

وأورده كذلك السيوطي في " الدر " 3: ص 88 / دار الفكر , وعزاه إلى عبدالرزاق , وابن جرير , وابن أبي حاتم , والحاكم (وصححه).

وهو عند الحاكم في " مستدركه " 2: 312 , قال:

ثنا أبو زكريا يحي بن محمد العنبري , ثنا محمد بن عبدالسلام , ثنا إسحاق بن إبراهيم , أنبأ جرير , عن الأعمش , عن إبراهيم , عن همام , قال: ..... فذكره.

وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

و اما اثر كفر دون كفر الذي يعتمدوا عليه فلا يصح سنده الى ابن عباس رضي الله عنه

و هنا نقول للشيخ الددو و على التنزل معك و أن عندك شبهة في فهم آية (و من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون)
فما قولك في
فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا

ۖفَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا

أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ

أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ

اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا

و اذا قال البعض أن النفاق يقتضي الحكم بإسلامهم ظاهرا وبالتالي عدم قتالهم ، نقول هنا مغالطتين

اولا : ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ، و لا شك انهم من الكفار و لكن يعاملوا بظاهرهم حتى يتبين حقيقة باطنهم السيء فيأخذوا به

ثانيا : أن المنافقين اذا ظهر منهم ما يفضح نفاقهم بجلاء فانهم يأخذوا به و يقاتلوا عليه

لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا

مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ

فاذا كانت غاية الددو اثبات ايمان الحكام المبدلين لشرع الله حتى يتوصل بذلك لعدم مشروعية جهادهم ، و يعيب على المجاهدين و يثبت خطأ منهجهم

فنقول له فشل مساعك ، و خاب مبتغاك ، فقاتلهم ثابت من كافة الاوجه

النقطة العاشرة :

(يقول نحن نعرف ان بعض الحكام كفروا) و هنا أيضا تعليقين

الاول ان كنت تعرف ان بعض الحكام كفروا فما الخلاف بينك و بين من تناظرهم

الثاني فبما تكفرهم ، اذا كان عندك أن الحكم بغير ما أنزل الله غير مكفر ، أم أن الامر يكون حسب المزاج أو حسب المصلحة أو الحزبية

و البعض يريد أن يكون له الريادة في كل مجال فيستخدم العبارات القوية للشحن حتى لا يسبقه أحد و يستقطب الشباب الذي لديه الحماسة ، فلا هو يتركهم ليلحقوا بركب المجاهدين و لا يقوم هو بالجهاد ، فلسانه يردد الجهاد سبيلنا و الموت في سبيل الله اسمى امانيننا و يريد الحصول على اكبر المنافع الدنيوية و لا يتحمل التبعات ، فسلميتنا أقوى من الرصاص ، و ينتقد المجاهدين العاملين حتى يصعد على اكتافهم و ينال حظوة الحكام

اذكر امثلة لجماعة شبيهة

موقف المبايعة في شقة مكة

كان لي صديق مقرب مني جدا و كنا نعمل في المملكة العربية السعودية ، فاخبرني أن هناك مجموعة من الاخوة يدعوه للانضمام لجماعة اسلامية جهادية تسعى لتغيير واقع المسلمين ، و انه اخبرهم عني فقالوا له لا مانع من احضار صديقك معك و تم تحديد موعد معهم

في شقة في مكة المكرمة ، رغم انهم كانوا يعملوا في مدينة أخرى ، و عند وصولنا استقبلنا احدهم و اعتذر ان الكهرباء مفصولة بسبب عطل ، و بدء كبيرهم بالكلام و شرح حال المسلمين الحالي و وجوب تغيير ذلك و الجهاد و .... كلام راقني جدا ، استغربت وجود من لديه هذا الفهم و كان لي خبرة بالجماعات عكس صديقي
فقلت له معجبا و ما اسم تلك الجماعة التي تدعو لها ، فقال الاخوان المسلمون ، فقلت مندهشا ولم اتمالك مشاعري هل كل ما ذكرت تقصد به الاخوان المسلمين ، فأصاب المتحدث و كل الموجودين الحرج و تم انهاء اللقاء
ثم تذكرت ما يروى عن طريقة مبايعة الاخوان في الظلام على المصحف و المسدس فتبين مدى هزلية الامر شحن نفسي و مبايعة في الظلام لجماعة ستصبح هي اكبر حائل بينك و بين العمل الجهادي المسلح

موقف دعوة الجهاد في سوريا أيام حافظ الاسد
كان لي صديق تم ضمه للإخوان و له ماضي جهادي و اعرفه سليم الفطرة ، و في اوقات الجهاد الاول في سوريا أيام احداث مدرسة المدفعية و مروان حديد و كان الجهاد الاسلامي في بدايته ، فأسررت له قلت هل يرضيك حال المسلمين و الجهاد القائم الان في افغانستان و سوريا و نحن جلوس لماذا لا ننفر الى أي ميدان للجهاد ، فتأثر و ظهر عليه الموافقة ، ثم عاد بعد

أيام قائلا تم حل الامر ، الاخوة الان في سوريا لا يحتاجوا رجال ، و اذا تم الاحتياج لرجال فيلزم ليقبلوك هنا تزكية من أمير شعبتك و انني اذا اردت التزكية يمكن الحصول عليها عن طريق أمير شعبتي ، فعلمت انه تم خداعه ، و تجميد حماسه و طاقته بأوهام ، و بالفعل لم يسافر بعد تخديره ، ثم حدثت احداث حماة و ابادة المدينة و القضاء على الحركة الجهادية ، و تنظيم الاخوان يخدع اعضائه في معسكرات بالعراق انهم يتدربون للدخول للشام ، يمكن مراجعة كتاب التجربة السورية لابي مصعب السوري

موقف مسئول العمل العسكري بجماعة الاخوان بعد انقلاب العسكر على نظام الاخوان بمصر و د محمد مرسي (د طه وهدان)

فقد اجتمعنا في عنبر واحد في السجن ، و كما سبق ذكره و اردنا أن نستغل تواجدنا بتدارس ما تم و تم اضافته لنا بعد القبض عليه بفترة و عند سؤاله عن تفسير ما قام به العمل العسكري من تفجيرات و لكنها كانت في اماكن مهجورة و ضد أهداف ثانوية غير مؤثرة

فكان رده أنه لا يستطيع أن يتحمل دم أي فرد مسلم جندي أو غيره

فكان ردنا اذا كنت لا تصعد العمل العسكري بأعمال تؤثر في الخصم فما الداعي للقيام بأعمال عنيفة و استخدام متفجرات تتسبب في اعدام الشباب القائمين بها

، فتكون خسارتك أكبر من خسارة الخصم ، و هذا ما حدث بالضبط و أدى الى هزيمة جماعة الاخوان المسلمين ، ثانيا عدم تكفيرك للجنود لا يعني عدم قتالهم أو التعرض لهم و تفجير ابراج كهرباء أو اتصالات في اماكن منعزلة يتم اعادة ترميمها خلال يوم أو ايام بدون أي اثر يذكر ، فهذا يدل على جهل و فقر شديد في العلم العسكري و التخطيط السياسي ، بل و جهل شرعي فهؤلاء يمكن قتالهم كطائفة ممتنعة ، فان كان د طه وهدان لا يرغب في ذلك فما الذي يدعوه لتولي قيادة العمل العسكري، اضاعة نفسه و شباب الجماعة بلا هدف

و لكننا فوجئنا اننا نواجه كم من الانغلاق الفكري و العصبية ، و انكار أن هناك خطأ حدث أو اعتبار الجماعة تعرضت لخسارة

و انكاره تكفير أي أحد ، و عند مناقشته بمنهجهم الاصل العشرين لهم و الذي تركه لهم حسن البنا

(ولا نكفر مسلما أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما وأدى الفرائض ـ برأي أو بمعصية ـ إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوما من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملا لا يحتمل تأويلا غير الكفر)

انكر ذلك و خالف اصلهم العشرين

و الذي يهمني هنا انكار قيام البعض بوضع قدمه في كل مركب ، فهو لا يتبنى التغيير بالجهاد ، و لكن حتى لا ينصرف عنه بعض الشباب ، فيوهمهم انه فارس كل ميدان ، و يضع نصب عينيه حزبه و جماعته و ان ادي ذلك لخسارة الدين أو ضياع و هلاك ذلك الشباب ، فصدق قول البعض عنهم انهم قطاع الطريق الى الله

النقطة الحادية عشر:

قوله لم يفرقوا هنا بين التبديل و التعطيل

و نفس القول قاله زميله و رفيقه في جولة الضلال هذه محمد المختار بن امباله

ويقول ان التبديل كان ايام التتار ثم ايام المستعمر ، و لكن حكام الامة يعطلون و لكن لا يبدلون !!!!

و هذا جهل مركب بالفقه و بالواقع ، كيف يقول الموجود ليس بتبديل

و ماذا يقول عن عقوبة السرقة بالسجن بدل القطع

و عقوبة القطع بالحبس بدلا من القصاص بالقطع

و عقوبة الزنا بالتراضي للمحصن البالغ بالإباحة بدلا من الرجم

و عقوبة الردة بالإباحة بدلا من القتل

و عقوبة امتلاك العبيد بالحبس بدلا من الاباحة

و الكثير .....

فهل حقا ان الشيخ الددو لا يعلم التبديل الموجود بالانظمة الوضعية أم انه يعلم و يدلس رياء للطواغيت الحكام أو تعصبا لحزب أو اتجاه أو جماعة

النقطة الثانية عشر :

قضية الموالاة
من قال لك أن المجاهدين يكفروا بأي موالاة و لا يفرقوا بين انواع الموالاة
فهذا من الافتراء بالباطل ، و سبقك اليه سلفك و شيوخك في هذه البدعة من اصحاب مبادرة الجماعة الإسلامية في مصر، و التي اراك تسير على خطواتها و تلتزم منهجها بعد وقوعها في بدعة المبادرة
ثم سوقك لقصة حاطب بن ابي بلتعة رضي الله عنه و وافقك في ذلك زميلك ابن امباله
و أحب ان اوضح لك أن الموالاة المكفرة هي التي تكون بسبب الدين كما ذكرت انت نفسك بعد ذلك فمن ناصر الكفار و والاهم بسبب حبه لدينهم و بغضه لدين الاسلام فهذا هو الواقع في الموالاة المكفرة .
و عليه يبطل انكارك و زميلك ابن امباله على قول المجاهدين أن تقديم القواعد العسكرية و المطارات و غرف العمليات و المؤاني و الاسلحة و الذخائر لحرب و قتل المجاهدين المسلمين ، موالاة مكفرة لان القتل و الحرب كان بسبب الدين ، و هو ما عبروا عنه بالحرب

على الارهاب ، يعرف كل عاقل أن المقصود به فرض الجهاد في الاسلام

النقطة الثالثة عشر :

يقول (أن المجاهدين يقولون من اسباب تكفير المجاهدين للحكام حبهم للكفار ..)

و نعدل لك تحريفك لكلامهم

فهم يقولون محبتهم للكفار لدينهم ....

و الدليل الدخول في التحالف العالمي لمحاربة الارهاب

و قال أهل العلم أن أعلى صور الموالاة هو قتال المسلمين مع الكفار حبا في الكفار لدينهم او كرها للمسلمين لدينهم

و الآية التي استدل بها

(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين و لم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم و تقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)

تجيز البر و القسط

و هناك فرق كبير بين البر و العدل و القسط و بين الموالاة ، و ما يقوم به طواغيت النظام العلماني من امداد الكفار في حربهم للمجاهدين عسكريا و ماليا و معلوماتيا يدخل في اشد انواع الموالاة

و الآية بعدها تنهى عن الموالاة

(إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)

النقطة الرابعة عشر :

هدف الشيخ الددو و زملائه امثال امباله و من سمح لهم أو طلب منهم ادارة حوار و نشر ذلك ، هو ابطال مشروعية جهاد الحكام عن طريق ابطال تكفير الحكام و أود أن اذكر الشيخ الددو و من معه أن كان يعلم و يتغافل و أعلمهم ان كان يجهل

ان قتال هؤلاء الحكام الطواغيت واجب و جائز أن حكم بكفرهم أو لم يحكم بذلك

و ذلك للتالي :

اولاً قتالهم من باب قتال الطائفة الممتنعة عن شعيرة من شعائر الاسلام ، و هم قد امتنعوا و منعوا كثير من شعائر الاسلام

ثانياً قتالهم من باب قتال الحاكم العاصي و الفاسق عند أمن الفتنة

(وقال النووي هو في معظم النسخ من مسلم بالواو وفي بعضها بالراء قلت ووقع عند الطبراني من رواية أحمد بن صالح عن بن وهب في هذا الحديث كفرا صراحا بصاد مهملة مضمومة ثم راء ووقع في رواية حبان أبي النضر المذكورة الا أن يكون معصية لله بواحا وعند أحمد من طريق عمير بن هانئ عن جنادة ما لم يأمروك بإثم بواحا وفي رواية إسماعيل بن عبيد عند أحمد والطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون

عليكم ما تعرفون فلا طاعة لمن عصى الله وعند أبي بكر بن أبي شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رفعه سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تنكرون فليس لأولئك عليكم طاعة قوله عندكم من الله فيه برهان أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل قال النووي المراد بالكفر هنا المعصية ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكرا محققا تعلمونه من قواعد الإسلام فإذا رأيتم ذلك فانكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم انتهى وقال غيره المراد بالإثم هنا المعصية والكفر فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينازعه بما يقدح في الولاية الا إذا ارتكب الكفر وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف ومحل ذلك إذا كان قادرا والله أعلم ونقل بن التين عن الداودي قال الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب والا فالواجب الصبر وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء فان أحدث جورا بعد أن كان عدلا فاختلفوا في جواز الخروج عليه والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه)

فدل هذا النقل من فتح البارئ ، على ان المسألة فيها اراء لأهل العلم ، و لا يجوز الانكار في مسائل الخلاف ثالثاً قتالهم من باب دفع الصائل ، و هؤلاء بالإضافة لصولهم على الدماء و الاموال و الاعراض المحرمة ، فانهم قد صالوا واعتدوا على اخطر و أهم من ذلك و هو دين المسلمين و منعوهم من تطبيق أحكام شريعتهم ، التحاكم لها ، و صالوا على التوحيد و تعدوا حد الشرك في أن افراد الله بالحكم ، فلم يجعلوا الشعب شريك و ندا لله سبحانه و تعالي في امر التشريع ، بل جعلوه صاحب الامر و السيادة في ذلك و نزعوا حق الله و جعلوه للمخلوق ، تعالى الله عن قولهم و فعلهم علوا كبيرا

رابعاً قتالهم قصاصا ، فكل دم حرام سفك بموجب قوانينهم الوضعية ، أو خارج عنها ، فللمسلمين الحق في القصاص من القاتل المباشر و المحرض و الامر و المساعد ممن شرع ذلك أو حكم بذلك أو عاون فيه ، و كل من امتنع عن تسليم أي من هؤلاء فيقاتل حتى يتم تنفيذ القصاص الواجب ، و كما ورد بالسنة و معلوم من الشريعة ، لو امتنع أهل قرية عن تسليم قاتل فانهم يقاتلوا

فليعلم الشيخ الددو و من معه و من دفعهم أنهم يجادلون و يمارون فيما لا طائل منه و ان سعيهم لإبطال و تأثيم و تخطئة جهاد الحكام ، باطل

النقطة الخامسة عشر :

يقول الشيخ الددو (ان التكفير يدور على سبع شبهات لديهم)...ثم يذكرها فيقول (منها قضية الدار) و ما عليه جمهور أهل العلم أنها تتبع لما يعلوها من أحكام ، و لكن المجاهدين ممن يتكلم عنهم الددو من قاعدة الجهاد يميزون بدقة في ديارنا الحالية و التي كانت ديار اسلام تسلط عليها الحكام الطواغيت ، ففرضوا على البلاد احكام وضعية علمانية تخالف الدين و الشرع فيحكموا لأهلها بالإسلام ،
و ليس كما يدعي الددو و يشنع .
ثم يضيف (والحكم بغير ما أنزل الله) ، و هذه قضية يعلم القاصي و الداني و كل من عنده اثرة من علم انها مسألة مكفرة ، و لكن الذي لا يعلمه الددو ، أو قد يكون يعلمه و يتجاهله في مسعاه للتشويه ، أن هؤلاء الاخوة المجاهدين ممن عندهم فهم و فقه في الدين اكثر ممن ينتقدهم ، يعتبرون أن تكفير اعيان الحكام مسألة يستساغ فيها الخلاف لمن عذر هؤلاء بجهل او تأويل ، و كان في أعلى درجات القيادة لديهم من يعذر بتأويل و يروا ان مسألة العذر من مسائل الاصول (أي أصول الفقه) و ليست من مسائل الاعتقاد ، كما كان بعض المخالفين لهم يعتقد .
و لكن المهم هنا اثبات أن الحكم بغير ما انزل الله فعل كفري و من يرى تكفير فاعله و عدم عذره هو قول فقهي قوي أن لم يكن الاقوى في المسألة ، فلا يجوز القول أنه فعل غير مكفر و أن كان الشيخ الددو يرى ذلك فعليه مراجعة علمه و عقيدته و السعي لتحصيل

العلم من البداية ، و أن كان يرى انه فعل كفري و يعذر الحكام بجهل او تأويل أو اكراه أو عدم أهلية لجنون أو خلافه فلا مانع و لكن لا يجوز الانكار في المسائل الاجتهادية و خاصة أن كان من صاحب القول الاضعف على القول الاقوى

ثم يضيف من الشبهات فيقول (قضية الديمقراطية) ، وهل يشك عاقل و من له فهم بالشرع أن الديمقراطية كفر بل هي أصل الحكم بغير ما انزل الله و الذي هو فرع منها ، و هي بتعريف أهلها حكم الشعب للشعب بالشعب ، و عندهم السيادة المطلقة للشعب فهو الذي يشرع و يحلل و يحرم و يحدد العقوبة يرفعها أو يخفضها لنفس الفعل ، وهي أصل الشرك بل اشد من الشرك فالمشرك يجعل مع الله شريكا و ندا ، و لكن الديمقراطية تجعل السيادة للشعب و لا تجعل لله و لا للشرع مكانة الا اذا اقرها الشعب و رضي بها و له أن يغيرها متى شاء ، فأي كفر و أي ضلال بعد ذلك ، و أن كان عند الددو شك في ذلك فليراجع ايمانه و عقيدته و انصحه بمطالعة كتابة نظرية السيادة في الاسلام ل د صلاح الصاوي ، حيث أوضح تفرد الشرع بالسيادة العليا في المنهج الإسلامي، وذكر أنَّ هذا الأمر هو مفرق الطرق بين التَّوحيد والشِّرك، أو بين الإسلام والكفر، كما بيَّن أنَّ هذا الأمر موضع إجماع لم ينازع فيه أحد عبر تاريخ الإسلام كلَّه

و اذكر هنا واقعة حدثت داخل السجن فقد جمعنا السجن في عنبر العناصر القيادية للحركات الاسلامية فكان

معنا عدد من قيادات و اعضاء الارشاد للإخوان المسلمين ، و جماعة الجهاد و الجماعة الإسلامية ، و قاعدة الجهاد ، فوجدنا أن هذه الفرصة لن تتكرر لإجراء حوار علمي يهدف ، لمناقشة نقاط الخلاف و ادلة كل طرف سعيا لتحقيق أمر الله و الوصول لطاعته و عبادته على الوجه الحق الذي يرضيه

و عرضنا على قيادات الاخوان ذلك ، و كان هناك نوعين من قيادات الاخوان ، رغم اننا كنا نتعامل مع مستو عالي من القيادات مكتب الارشاد و قريب منه ، نوع يناقش بعقل و فهم و يسعى للحق و اذكر منهم د محمد علي بشر ، فقد كان يتسم برجاحة عقل و سعي للبحث عن الحق ، بخلاف أخريين ، رغم انه أعلى تنظيميا الا انهم لديهم ضيق افق شديد و تعصب أعمى و جدل عقيم ، المهم بدء النقاش اول ما بدء مع د محمد علي بشر ، و عندما طرح عليه سؤال كيف تقبلون بالديمقراطية و التي تعني منازعة حق الله الخالق في التشريع و الحكم و جعل الشعب له الحق في التشريع ليس شريكا مع الله بل قبل الله (سبحانه وتعالى عن قولهم الكفري هذا علوا كبيرا)

فأجاب مباشرة بفطرة سليمة : لا نحن عندما نطالب بالديمقراطية نقصد المنضبطة بقواعد الشرع الحنيف و نقصد بها الشورى

فقلنا اذا يلزمكم أن تقولوا بعد كل كلمة ديمقراطية (المنضبطة بقواعد الشريعة و التي لا تنازع الله سبحانه وتعالى في التشريع و الحكم) فاقر بذلك ، فقلنا له و

الايسر ان تستخدموا كلمة الشورى بدلا من الديمقراطية ، فاقر ايضا بذلك ، و اقر ان تحالفهم مع العلمانيين و الليبراليين و ترك القوى الاسلامية كان خطأ ، و اقر أن تركهم تطبيق الشريعة خلال فترة حكمهم و التباطؤ في ذلك سعيا لاكتساب التيارات غير الاسلامية كان خطأ ، ثم انضم لنا في العنبر بعض القيادات العليا في الاخوان و ما يسمى القيادات التاريخية في الجماعة الإسلامية ، و لكنهم من الصنف الاخر المتعصب للحزب و الجماعة قبل الشرع و الدين ، فحاولوا نفي ان ما وقع فيه الاخوان كان خطأ و ان ما لحق بهم ليس بخسارة ، و زاد الاخير أن ما يتم في مجلس الشعب ليس بمحرم بتلفيقات و تشغيبات ، جعلته اضحوكة ، فما حاز خيرا في دين و لا دنيا بقوله هذا ، و لا اقصد ابدا انني احكم على ذلك الرجل ، فالله سبحانه وتعالى هو الحكم و هو أعلم بعباده ، و أعمالهم و عسى ان يغفر له قوله هذا بسابقة عمله أو جهاده ، و لكنني اقصد ذم عمله هذا ، و الذي يذكرني بقول الشيخ الددو، و الذي يلف ويدور بلا معني فقط نجح في ان ينقص مكانته في اعين الناس

النقطة السادسة عشر :

يقول الشيخ الددو (أن الاصل في الاسلام السلم وان الحرب شرعت بعد ذلك لتأمين نشر الدعوة ، و يستدل بالتسلسل التاريخي ، ثم يستدل بصور من صور الامان اعتبرها الفقهاء)

و لا ادري هل حقيقة أن الددو على هذا المستو الفاضح من الجهل أم انه يتلاعب بشرع الله طمعا في دنيا فيكون قدوته و العياذ بالله من قال فيه رب العالمين:

وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ

و لا اقصد ابدا أن الشيخ الددو وقع في هذا و لكنني أقول أن كان يتلاعب قاصدا بشرع الله فهو من اتباع ذاك

و اذكر هنا موقف حدث في السجن عند بداية دعوة سيد إمام الشريف لمبادرته التراجعية ، و قد كنت معارض لتوجهه المتشدد قبل السجن ، و بعد بدء طرحه لمبادرته جاءني شخص مقرب منه يطرح علي فكرة الانضمام معهم في ذلك التوجه المتراجع و يريد أن يغريني بذلك للخروج من السجن ، فقلت له أن سيد إمام لو ظل ثابتا لكان اسمه قرن مع سيد قطب رحمه الله ، و لكنه يحفر قبره بيده ، و كلما زاد في تراجعه عمق القبر الذي سيدفن فيه ذكره ، و من الطرائف أن اسمي جاء في قائمة الافراج قبله فقد كنت اعلوه في الترتيب ، و ابلغني أحد الاخوة معنا في السجن عندما جاء قرار الافراج عني ، انطلق سيد إمام الى غرفة ضابط آمن الدولة ، و الذي كان قد غادر السجن بعد الثورة و اتصل بالهاتف بهم و قد كان مسموح له بذلك عكس باقي المساجين يستنكر كيف يفرج عني و يبقى هو بالسجن ، فتم اعادة القبض علي

و هذا هو ما يفعله الشيخ الددو بنفسه و ان لم يتدارك نفسه ، سيهدم نفسه و لن ينفعه من يتقرب اليه بذلك التحريف

و ببساط يمكننا ان نرد على ترهات الددو الساقطة شرعا اصلا

اولا كل الشرائع فرضت بعد أن لم تكن موجودة ، فهل يصلح بناءً على كلام الددو أن نقول أن الاصل في الاسلام عدم الصلاة أو عدم الزكاة أو عدم الحج ، و أن فرضت لعلة و ضرورة و لكن الاصل عدمها ، أو نقول أن الاصل في الاسلام حل الخمر و لكنها حرمت لعلة ، فهذا قول لم تقل به الزنادقة ، بل قد رد عمر بن الخطاب و ابن عباس رضي الله عنهما على شبهة قدامة بن مظعون في شبهة اوجه من شبهة الددو المتهالكة

قال قدامة : والله لو شربت - كما يقولون – ما كان لك أن تجلدني يا عمر .

قال : ولم يا قدامة ؟ قال : لأن الله سبحانه يقول : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا .

الآية ، إلى المحسنين .

فقال عمر : أخطأت التأويل يا قدامة ; إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله

و جلده الحد

الثانية أن كلامه هذا يعارض الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عَن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّه عنْهَما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ أَن أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَن لا إِلهَ إِلاَّ اللَّه وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ويُقِيمُوا الصَّلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكاةَ، فَإِذا فَعَلوا ذلكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهم إِلاَّ بحَقِّ الإِسلامِ، وحِسابُهُمْ عَلى اللَّهِ مُتفقٌ عليه

فهنا الاصل القتال

الثالثة أن قول الددو هذا يلزم منه تخطئة رسول الله صلى الله عليه وسلم و اصحابه الكرام رضوان الله عليهم و التابعين و علماء الامة الذين اجمعوا على جهاد الكفار جهاد طلب في ديارهم و أن لم يعتدوا على المسلمين

و قد روي ابو داوود في سننه أخبرنا ابن عون، قال: كتبت إلى نافع أسأله عن دعاء المشركين عند القتال، فكتب إلي أن ذلك كان في أول الإسلام، وقد «أغار نبي الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم، وأصاب يومئذ جويرية بنت الحارث، حدثني بذلك عبد الله وكان في ذلك الجيش

الرابعة أن استدلاله بصور للأمان على أن الاصل في الاسلام السلم ، شئ يثير سخرية أي طالب علم مبتدئ ، فهل حقاً أن الشيخ الددو لا يعي ذلك

وفي حديث الذي رواه الامام مسلم في صحيحه الذي فيه ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغدر و الغلول و يقبل من الكافر اسلمه أو الجزية هذا الحديث الذي يبين أن الهدف ليس مجرد القتل نصرة دين الله

قبل هذه الاوامر جاء الامر بالقتال و الغزو

قال صلى الله عليه وسلم : اغْزُوا باسْمِ اللهِ في سَبيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَن كَفَرَ باللَّهِ

و الامر العجيب هنا أن المجاهدين الذين ينكر الشيخ الددو عليهم و يسخر منهم يفعلوا نفس فعل الصحابة من قتال الكفار الاصليين و الطائفة الممتنعة على التنزل لمن يريد الاحتياط ، بل هم يقاتلون في جهاد دفع لمن اعتدى على بلاد و شريعة الاسلام ، فكيف ينكر عليهم الددو

و الامر الذي احب بيانه هنا أن الشيخ الددو و كل من نحى هذا المنحى هم عيال في بدعتهم هذه على تراجعات الجماعة الإسلامية في مصر

وكما جاء في الحديث

من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها من بعده لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا خرجه مسلم في صحيحه.

ومثل هذا الحديث ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا وهكذا حديث أبي مسعود الأنصاري رضي

الله عنه ، يقول النبي ﷺ: من دل على خير فله مثل أجر فاعله خرجهما مسلم في صحيحه

و ادعو الشيخ الددو و كل من يبحث عن الحق لمراجعة كتاب شبهات و ردود أخي المتراجع احذر ما خلفك للشيخ ابو عمر النفيعي

فقد فند شبهاتهم هم و سيد إمام الشريف في مبادرة ترشيد الجهاد و رد عليهم رداً شافياً

النقطة السابعة عشر :

قول الشيخ الددو عن المجاهدين (انهم لا يعتبرون أن من دخل من الكفار بلاد المسلمين أهل ذمة لانهم قد دخلوا بتأشيرات و التأشيرات صادرة من حكومات و الحكومات كافرة ، و لكن لو صدرت تأشيرة من صبي لكانت عقد أمان)

و هنا يتضح مدي ضحالة علم الددو ، فهو يخلط بين عقد الصلح و الامان و عهد الذمة ، و على التنزل و اعتبار انها زلة لسان منه

فالنقطة المهمة أن عقد الامان يلزم الطائفة و الجماعة التي اصدره واحد منها ، و لا يلزم باقي الجماعات و الطوائف هذا بغض النظر عن القول بكفر الانظمة

قوله: وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. قال المهلب: معنى قوله: (ذمة المسلمين واحدة) أى: من انعقدت عليه ذمة من طائفة من المسلمين أن الواجب مراعاتها من جماعتهم إذا كان يجمعهم

إمام واحد، فإن اختلفت الأئمة والسلاطين فالذمة لكل سلطان لازمة لأهل عمله، وغير لازمة للخارجين عن طاعته؛ لأن النبى إنما قال ذلك فى وقت إجماعهم فى طاعته، ويدل على ذلك حديث أبى بصير، حين كان شارط النبى (صلى الله عليه وسلم) أهل مكة وقاضاهم على المهادنة بينهم وبين المسلمين، فلما خرج أبو بصير من طاعة النبى وامتنع، لم تلزم النبى ذمته، ولا طولب برد جنايته، ولا لزمه غرم ما انتهكه من المال

ثانيا التاشيرة ليست عقد امان اصلا ، فالامان يقتضي عدم محاسبة من دخل به عما ارتكبه سابقا و أن كان اشترك في حروب و قتل من قتل ، و التاشيرة لا تعني ذلك بالتأكيد ، و لذلك هنا انواع من التأشيرات مثل التأشيرة العادية و الدبلوماسية التي تعطى حصانة أكبر

و قول الددو هذا يدل على ضحالة علم بالشرع و الواقع وانصحه بمراجعة كتاب الشيخ النفيعي الذي اشرت اليه سابقا فقد فند فيه ذلك ، ورد على شبهات الجماعة الإسلامية و من تابعهم عليها مثل الشيخ الددو في ثلاثين نقطة في باب الامان فقط

النقطة الثامنة عشر :

يقول ابن إمبالة (و هو غير معتبر القول الا انه ينقل عن الحوار الذي دار مع المجاهدين في سجون موريتانيا ، فأود ان ارد على شبهته) : أن من شروط الجهاد وجود الامام

و هذه الشبهة قديمة اعتقد أن البعض نقلها عن الشيخ الألباني رحمه الله ، و ذكرها مفتي السعودية

و هذا قول لا اصل له و لا سند من شرع أو عقل فأن وجد الإمام ، ما كان هناك خلاف بيننا و بينكم و لكن اذا عدم الإمام هل يترك المسلمون يبتلعهم الاعداء ، و على هذا القول الاعوج يكون قتال ابي بصير و ابي جندل خطأ و كيف يسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم و يأخر البيان عن وقت الحاجة

و يكون تولية خالد بن الوليد رضي الله عنه في غزوة مؤتة خطأ و كان الواجب على المسلمين التوقف عن القتال – حسب كلام الشيخ إمبالة – و يرسلوا وفد الى المدينة في رحلة تستغرق شهرا حتى يعين لهم الامام أميراً ، و يتركوا العدو يقتلهم و يبدوهم .

و هذا قول لا يقول به عاقل فضلا عن من له علم بالشرع

قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد الجزء الثالث

وبهذا يتبين أن إذن الإمام في الجهاد ، ليس شرطاً من شروط الجهاد التي لا يصبح بدونها ، وأنه لا محل لإذن الإمام أصلاً ، مع عدم ولايته على القائمين به إذا كانوا في مكان لا ولاية لأهل الإسلام عليه والعهد الذي كان بين النبي ﷺ وبين المشركين لم يكن عهداً بين أبي بصير وأصحابه وبينهم، وليس في مكان تحت سلطان أهل الإسلام وذمتهم ، وعلى هذا فإذا كان بين بعض ملوك المسلمين وبين بعض أهل الذمة من النصارى وغيرهم عهد ، جاز لملك آخر من

ملوك المسلمين أن يغزوهم، ويغنم أموالهم إذا لم يكن بينه وبينهم عهد)) .

بل حتى في جهاد الطلب اجاز اهل العلم الجهاد بدون اذن الامام في حالات تقدير لمصلحة المسلمين

فكيف الحال اذا عدم الامام فهل يقول عاقل بإبطال الجهاد الذي هو اجدى عمل لتنصيب الامام

هذا مع العلم ان الجهاد في زماننا ان كان للكفار الاصليين أو لعملائهم و وكلائهم من الحكام المبدلين للشرع هو جهاد دفع